تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق SIGIR

مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للنيابة العامة (SIGPRO)

في أواخر عام 2009، وفي إطار الجهود الإبداعية للتعامل مع الزيادة المطردة في عدد القضايا، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق SIGIR بتعيين ثلاثة وكلاء نيابة سابقين بوزارة العدل (DOJ) والزمهم بالرجوع إلى تفاصيل قسم الجرائم في وزارة العدل DoJ للبت في قضايا النصب والاحتيال التي توصلت إليها التحقيقات التي قام بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. وبالإضافة إلى إدارة القضايا، فقد قدم وكلاء النيابة في مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق العديد من المناقشات حول تحديد الإجراءات القانونية ذات الصلة. وفي قضية تم البت فيها في عام 2011، اقترح محاميي مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الانتهاكات التي تمت في القوانين والتشريعات الفيدرالية الخاصة بصراعات الاهتمامات خاضعة لإجراءات التقاضي خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي فليست هناك سلطة قضائية أعم وأشمل لتنفيذ إجراءات التقاضي في هذه الانتهاكات عندما تحدث في الواقع كما هو الحال في العراق وأفغانستان. وفي قضية ثانية وافقت محكمة الاستئناف الأمريكية في الدائرة الخامسة على تعليق تشريعات القيود على الجرائم ذات الصلة بإعادة الإعمار نظرا لأن الحرب في العراق لم تنته لأهداف ومقاصد هذا القانون.

النتائج المالية والإجرامية، التي تم تجميعها حتى تاريخه، وفقا للسنة المالية

177.0 مليون دولار أمريكي إجمالي غرامات، مصادرات، وتعويضات

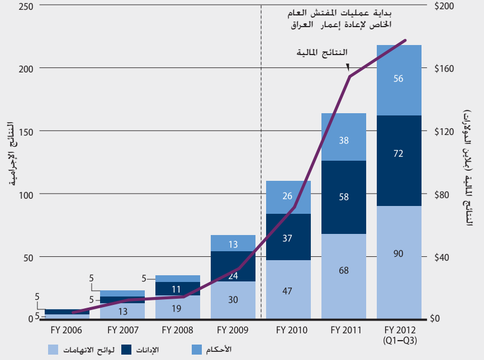

الإيقاف عن العمل والحرمان الدائم

منذ شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2005، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالعمل عن قرب مع وزارة العدل ووحدة الاحتيال الخاصة بالتحصيل في التحقيقات الإجرامية في الجيش الأمريكي وخدمات التحقيقات الإجرامية بوزارة الدفاع، وفرع الاحتيال الخاص بالتحصيل بوكالة الخدمات القانونية بالجيش، بما نتج عنه تعليق وحرمان الأفراد والشركات المتورطة في تدعيم تعاقدات الجيش الأمريكي في العراق والكويت منذ عام 2003.

135
فردا أو شركة تم إيقافهم مؤقتا

138
فردا أو شركة تم إيقافهم نهائيا

الأشخاص المتهمون حسب نوع النشاط الإجرامي، وفقا لإحصائيات 30/6/2012

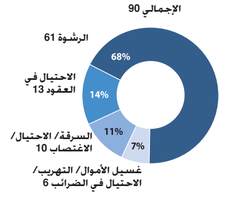

أفضل 10 دروس مستفادة

فيما يلي ذكر لأهم عشر دروس مستفادة استمدها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من خلال خبرة الثماني سنوات التي قضاها في التحقيق في الجرائم التي تظهر في برنامج إعادة إعمار العراق:

1. التأكد من أن وكالات تعزيز وتنفيذ القانون لديها خطط وإجراءات تفتيش مناسبة يمكن تطبيقها في الواقع قبل الشروع في عملية إعادة الإعمار والاستقرار (SRO)، بالإضافة على فريق عمل مدرب جيدا وعلى أتم استعداد لتنفيذ هذه الخطط.
2. الاستعانة بأصول قضائية لغير تنفيذ وتعزيز القانون، مثل المفتشين والمراجعين بغرض استنباط خيوط تفود التفتيشات والتحقيقات.
3. إتباع مدخل ومنهج شامل وكلي لإدارة القضايا التي تساهم في تكامل الجهود التي يقوم بها المحققون مع المحققين ووكلاء النيابة في الولايات المتحدة الأمريكية.
4. الإبقاء على علاقات قوية مع سلطات تنفيذ القانون في الدولة المضيفة لدعم تنمية القضايا، وجمع الأدلة، والسعي لتحديد المشتبه فيهم المستقبليين في الدولة.
5. نشر القوى في وجود فريق التحقيقات ونشر الإعلان عن الخط الساخن على نطاق أوسع، والمشاركة المنتظمة مع المنظمات الحكومية الأمريكية.
6. تجنب صراعات القطاعات البيروقراطية بين وكالات وسلطات تنفيذ القانون من خلال بناء مدخل لفريق المهام والذي يقوم بالعمل على تجميع كافة الوكالات سويا حول مهمة تنفيذ القانون.
7. التأكد من المرونة في تعيين وتوظيف فريق العمل، وعدد الموظفين، وإجراءات الانتشار.
8. وضع أولوية لاستخدام أساليب وتقنيات الاستخبارات الإجرامية المتطورة وتطوير المجبرين في مسرح الجريمة.
9. المشاركة مع وكالات تنفيذ القانون المحلية لمحاكمة المجرمين غير الأمريكان.
10. تطوير برامج ابتكارية للتحقيقات حسب الاحتياجات الخاصة بعملية إعادة الإعمار والاستقرار SRO.

ظل المحققين التابعين للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الخدمة في العراق منذ عام 2004، وكان يخدم تحت النار بصفة متكررة. وتم استنباط واستنتاج الدروس المستفادة التي تم تلخيصها هنا من خبرته في العراق. وللحصول على مزيد من الوصف التفصيلي لكل درس من هذه الدروس، تم التحقيق في نماذج العديد من القضايا الرئيسية التي قام بالتحقيق فيها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وتم اقتراح أفضل ممارسات لإجراء وتنفيذ التحقيقات الإجرامية في المستقبل في عملية إعادة الإعمار والاستقرار SRO، راجع إعادة إعمار العراق: الدروس المستفادة من التحقيقات، 2012-2004 على الرابط التالي: www.sigir.mil/publications /lessonslearnedininvestigations.html.

العراق إلى أنه، في شهر يونيو/حزيران المنصرم، تم إنفاق حوالي 765.33 مليون دولار أمريكي من مجموع 1.15 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2011، والتزم صندوق قوات الأمن العراقية بشراء المعدات وتدريب قوات الأمن العراقية، وترغب وزارة الدفاع DoD في استخدام ما تبقى في صندوق قوات الأمن العراقية في السنة المالية 2011 في شراء، من بين العديد من المواد الأخرى، مواد الدعم اللوجستي للقوات الجوية العراقية والعربات المسلحة للجيش العراقي. وفي حالة ما إذا تم تنفيذ المشتريات على أرض الواقع فسوف يتعدى هذا أكثر من 1.0 مليار دولار أمريكي مما يجعل وزارة الدفاع مطالبة بالشهادة على أن الحكومة العراقية GOI قد اتخذت الخطوات اللازمة للتأكد من أن المشتريات التي يقوم بتمويلها صندوق قوات الأمن العراقية سيتم الحفاظ عليها ولن تتم إضاعتها أو التفريط فيها.

- مراجعات الوكالات الأمريكية لأنظمة أعمال المقاولين: في استعراضه ومراجعته لمراقبة الحكومة الأمريكية لنظام العمل المستخدم من قبل مقاولي وزارة الدفاع الذين يعملون في العراق منذ عام 2004 وحتى عام 2011 (والذين قدرت أعمالهم بأقل من 100 مليون دولار أمريكي سنويا)، توصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى وجود العديد من فجوات المراقبة؛ فعلى سبيل المثال، قامت الوكالات الأمريكية بمراجعة نظاما واحدا أو أكثر من أنظمة العمل الأربعة الرئيسية والمستخدمة من قبل 21 مقاولا من مجموع 35 مندرجين في عينة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ومع ذلك، فقامت الحكومة بمراجعة كافة الأربع أنظمة الرئيسية لخمس مقاولين فقط.
- نتائج الفحص القضائي الخاصة بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، عملا بتفويض الكونغرس الأمريكي المرقم بـ P.L. 108-106، المعدل، فإن هذا التقرير الذي لخص أعمال مراقبة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد اكتشف نقاط ضعف خطيرة في نظام مراقبة الحكومة الأمريكية لصناديق إعادة إعمار العراق وبالتالي التهديد بإضاعة المزيد من مليارات الدولارات من دافعي الضرائب، وإساءة استخدامها أو سرقتها. وبالرغم من أنه لا يمكن تقدير أو تحديد الكمية المحددة من المبالغ التي يتم فقدها أو ضياعها بسبب الفجوات في البيانات الإدارية والمالية، إلا أن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يؤمن بجدواها وأهميتها.

التقرير الخاص للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: التعداد البشري لإعادة الإعمار

أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريره الخاص الثاني هذا الربع من العام تحت عنوان: التعداد البشري لإعادة الإعمار والاستقرار خلال الحرية العراقية العملية.

وقدمت هذه الدراسة أول جهود شاملة لتحديد عدد أعضاء خدمات الولايات المتحدة الأمريكية، والمواطنين الأمريكان، والعراقيين والمواطنين الذين ينتمون لدول أخرى الذين توفوا أثناء عملهم في عمليات إعادة إعمار واستقرار العراق SRO (مقارنة بمن توفوا في الصراعات، وفي الحوادث، ونتيجة للأسباب الطبيعية أو نتيجة للانتحار)، واعتمادا على أفضل البيانات المتاحة من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وزارة العمل، وسلاح المهندسين في الجيش الأمريكي. فقد حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 719 فردا على الأقل قد قتلوا أثناء العمل في المهام الخاصة التي تتصل بعمليات إعادة الإعمار والاستقرار في الفترة ما بين الأول من مايو من عام 2003 والحادي والثلاثين من أغسطس من عام 2010، وتضم تلك الحالات بينها 318 مواطنا أمريكيا (منهم 264 عسكري و54 مدني)، و271 عراقيا، و111 من جنسيات أخرى و19 فردا آخرين. ولا شك أن عدد من قتلوا أثناء أداء هذه المهام هو عدد كبير بالتأكيد . نظرا لأنه لم يكن هناك نظاما متبعا لإحصاء الوفيات التي حدثت أثناء تنفيذ عمليات إعادة إعمار واستقرار العراق.

تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

منذ عام 2004 تمت بواسطة إدارة تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق بالتعاون مع الولايات المتحدة والشركاء الدوليين، وتم اكتشاف 90 حالة اتهام و72 حالة إدانة، وأكثر من 177.0 مليون دولار أمريكي غرامات ومصادرات وتعويضات مطلوبة التحصيل في المحاكم. هذا وتضم إنجازات التحقيقات في هذا الربع من العام ما يلي:

- إدانة رقيب أول درجة أولي أمريكي ورفاقه بالمسئولية عن 11 لائحة اتهام لدورهم في التسريع بإرساء عقود بقيمة 24 مليون دولار أمريكي على الشركات في مقابل 170.000 دولار أمريكي رشوة.
- دعوى إدانة مواطن بريطاني مذنب لقيامه بدفع مليون دولار أمريكي على سبيل الرشوة غير القانونية لأفراد يعملون لدى مقاولين كبار في الحكومة الأمريكية بغرض تسهيل الاستيلاء على ما يزيد على 23 مليون دولار أمريكي في عقود المقاولة من الباطن.
- صدور حكم على مقدم متقاعد في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة 3 سنوات و5 أشهر وغرامة قدرها 250.000 دولار أمريكي لقبوله رشوة في مقابل المساعدة غير القانونية لمقاولين حكوميين.
- صدور حكم على مقاول حكومي تابع للحكومة الأمريكية بالسجن لمدة عامين، والبقاء لمدة 3 سنوات تحت الإقامة الجبرية، ومبلغ 160.000 دولار أمريكي لسرقته 38 مولدا كهربيا ينتمون للحكومة الأمريكية وإعادة بيعهم في السوق السوداء العراقية.

وفي أوائل شهر يوليو/تموز كان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يعمل على 97 تحقيقا في وقت واحد. وفور انتهاء المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في أوائل عام 2013، سيتم نقل كافة ملفات القضايا الحالية إلى وكالات تنفيذ القانون المناسبة.

ولتتمكن من الحصول على التقرير كاملا:
قم بزيارة موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على الرابط التالي: www.sigir.mil، أو قم بإرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني publicaffairs@sigir.mil، أو قم بالاتصال برقم 703.428.1100.

ارتفاع معدلات العنف وسط الاضطراب السياسي

في الثالث والعشرين من شهر يوليو/تموز، والذي يعرف بأكبر يوم دموي في العراق منذ ما يقرب من عامين، حدثت العديد من الهجمات المنظمة والتي أودت بحياة ما يزيد على 100 فرد، وجرح 250 آخرين، وتزامنت تلك الهجمات مع حالة هياج وفوضى سياسية وارتفاع معدلات إنتاج البترول وتصديره.

وفور اكتشاف هذه الأحداث، استمرت الولايات المتحدة في جهودها المستمرة والحثيثة "لتحديد حجم" عمليات بعثة القوات الأمريكية في العراق. وفي الأول من شهر يونيو/حزيران أصبح السفير روبرت ستيفن بيكروفت المسئول عن الشئون العراقية في بغداد عقب رحيل السفير جيمز جيفري. ورأي السفير الجديد ضرورة تقليص حجم البعثة الأمريكية في العراق. وفي نهاية شهر يونيو/حزيران أقرت وزارة الخارجية الأمريكية DoS أن حوالي 1,235 موظفا مدنيا في الحكومة الأمريكية يعملون في العراق بنسبة 10 % أقل عن الربع المنصرم من العام. وخلال تلك الفترة من العام ذاته تقلصت أعداد الأفراد الذين قامت الحكومة الأمريكية بتوظيفهم في العراق في عقود أو منح بنسبة 26% من 16,973 إلى 12,477. وخلال انتهاجها لهذا المسار الخاص بتقليل عدد التواجد الأمريكي في العراق، أقرت وزارة الخارجية الأمريكية أنها ستستمر في تقليل عدد أفراد بعثتها، ومواقعها، وبرامجها الخاضعة لسلطة رئيس البعثة في العراق.

التطورات في العراق

أحبط رئيس الوزراء العراقي نور المالكي كافة محاولات مناهضيه لإزاحته من منصبه في هذا الربع من العام عندما أظهرت المعارضة – تحت قيادة رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود برزاني، ورئيس الكتلة العراقية إياد علاوي – عدم قدرتها على إقناع الرئيس جلال طالباني أنهم من الممكن أن يقوموا بالتصويت على سحب الثقة من رئيس الوزراء في مجلس النواب العراقي. وقد أسفرت هذه المكيدة والدسيسة السياسية عن فيضان من الهجمات التدميرية المنظمة في شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز، والتي كانت تستهدف المجتمعات الشيعية المقدسة أو الزوار الشيعيين. هذا وتضم الأحداث والفعاليات التي حدثت في العراق في هذا الربع من العام ما يلي:

- عودة إنتاج وتصدير البترول لما كان عليه قبل 2003.
- وصول إمدادات وتوصيلات الكهرباء في شبكة الحكومة المركزية مستويات مرتفعة، بمتوسط بلغ حوالي 6,200 ميجاوات.
- بدء محاكمة نائب الرئيس طارق الهاشمي غيابياً لمسئوليته عن تدبير مجموعة من الاغتيالات.

برنامج تطوير الشرطة PDP

لاشك أن انخفاض أعداد البعثة الأمريكية في العراق سينتج عن انخفاض برنامج تطوير الشرطة PDP الذي يعرض كثيرا للمشكلات، والذي تديره إدارة مكافحة المخدرات الدولية وشئون تنفيذ القانون INL التابعة لوزارة الداخلية. وفي شهر يوليو/تموز الماضي، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإصدار تقرير المراجعة الثالث لبرنامج تطوير الشرطة PDP. والذي اكتشف فيه انخفاض عدد البرامج بما يتوافق مع ما تفضله حكومة العراق GOI لبرنامج أصغر. ومن بين 745 مليون دولار أمريكي والتي تم خدبدها وتوزيعها لهذا البرنامج في السنة المالية 2010 والسنة المالية 2011، ما زالت 118.2 مليون دولار أمريكي غير ملزمة ومتاحة لإدارة تنفيذ القانون لاستغلالها على مدار الفترة المتبقية من العام المالي الحالي.

رئيس الوزراء المالكي والرئيس الطالباني أثناء الصلاة إلى جانب زعماء سياسيين آخرين. مايو/أيار 2012 (صورة من الحكومة العراقية)

وخلال هذا الربع من العام صرحت إدارة تنفيذ القانون أنها قامت بحسب كافة مستشاري برنامج تطوير الشرطة من مواقع التدريب الكبرى في بغداد – ملحقية كلية الشرطة ببغداد. وقد حددت إدارة تنفيذ القانون حوالي 108 مليون دولار أمريكي لتحديث مرافقها هناك. كما قامت الإدارة بوقف بعض أنشطة وفعاليات برنامج تطوير الشرطة في محافظة البصرة، والتي أنفقت فيها حوالي 98 مليون دولار أمريكي في بناء المرافق. وقد طالبت أحدث خطط إدارة تنفيذ القانون بالحصول على 18 مستشارا لبرنامج تطوير الشرطة في كل من بغداد وإربيل، بانخفاض وصل إلى النصف عن عدد 72 المحدد في العراق في نهاية شهر يونيو/حزيران.

مكتب التعاون الأمني – العراق I-OSC

يشرف مكتب التعاون الأمني – العراق (I-OSC)، والمسئول عن دعم العلاقات الأمنية مع الحكومة العراقية، بهيئته التي تضم 178 فردا عسكريا و11 موظف مدني بوزارة الدفاع العراقية على 70% من فريق دعم ومساندة البعثة الأمريكية في العراق. وفي الثلاثين من يونيو/حزيران، قام مكتب التعاون الأمني – العراق بتشغيل ست مواقع (بغداد، وبيسمايا، وكركوك، وتكريت، وأم قصر، وتاجي) والتي كان مكتب التعاون الأمني – العراق يخطط لنقل تبعيتها للحكومة العراقية في نهاية عام 2013.

مراجعات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

لقد قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بنشر حوالي 214 دورية مراجعة منذ عام 2004، وبالإضافة إلى تقييم برنامج تطوير الشرطة، فقد اصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ثلاثة دوريات مراجعة أخرى خلال هذا الربع من العام:

- حالة تمويلات صناديق السنة المالية 2011 المخصصة لصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، توصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار